الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنه الثالثة
الجلسة ٥٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والخمسين

الرئيس: السيد سيسيه (السنغال)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فى ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

تنظيم الأعمال

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.56
16 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

94-82669

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/49/38 و A/49/176 و A/49/204-E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/217-E/1994/103 و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1 و A/49/308 و A/49/314 و Corr.1 و A/49/327 و Corr.1 و A/49/349 و A/49/354 و A/49/365-E/1994/119 و A/49/378 و A/49/381 و A/49/462 و Corr.1 و A/49/506 و A/49/532 و A/49/587 و Corr.1 و A/C.3/49/13 و A/C.3/49/2)

١- السيدة بيك (جمهورية كوريا): قالت انها واثقة، لما أداه المجتمع الدولي من حماس، من ان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سوف يعتمد بتوافق الآراء برنامج عمل ذا وجهه عملية يسهم في اقامة مجتمع أكثر عدلا وأكثر دواما. وذكرت أن وفدها وهو يؤمل أن تلتزم الحكومات بإتخاذ الترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة يتطلع إلى المشاورات غير الرسمية التي ستجرى بشأن برنامج العمل هذا الاسبوع والى الاجتماع التحضيري الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٥.

٢- وذكرت ان العثور على حل دائم لمشكلة انعدام المساوة بالنسبه للمراة يقتضي الاصغاء بعناية لما تريد قوله المرأة في جميع أنحاء العالم وتعزيز قدرتها على تحسين مركزها. وأضافت أن التغيرات الايجابية في مركز المرأة ينبغي تثبيتها في نظم مستقرة حتى لا يمكن الرجوع عنها.

٣- وقالت ان التعليم هو الوسيلة الاساسية للتغلب على تهميش المرأة. فأهميته لا تقتصر على ضمان فرصة المرأة في الحصول على التعليم الجيد، ولكنه ضروري لتثقيف الجمهور بوجه عام حتى تتحقق التغيرات الضرورية في العلاقات الاجتماعية وفي المواقف.

٤- وذكرت أن بلدها قد اتخذ خطوات إيجابية لتعديل نظام التعليم على جميع المستويات. فقد عدل محتواه لمنع استمرار الانماط الشائعة المتعلقة بالجنسين. كما ان بعض الكليات المهنية قد غيرت سياسات القبول بها لتشجيع مشاركة المرأة في قطاعات الوظائف التقليدية التي كان يسيطر عليها

(السيدة بيك، جمهورية كوريا)

الرجل. وذكرت أن حكومتها تؤيد تأييدا تاما المؤسسات التى تقدم برامج تعليمية لتعزيز تمثيل المرأة تمثيلا عادلا فى المجتمع.

٥- وقالت ان تعريف المرأة بحقوقها مسألة هامة، وأن من الامور الحاسمة حماية هذه الحقوق. على انها اعربت عن اسفها لان العنف ضد المرأة يضع عقبة رئيسية امام تحقيق المساواة والتقدم لها. وذكرت فى هذا الصدد ان وفدها يرحب بتعيين مقرر خاص معنى بالعنف ضد المرأة.

٦- وذكرت أن حكومها أصدرت فى كانون الثانى/يناير ١٩٩٤ قانونا خاصا لمنع العنف الجنسى وحماية ضحايا هذا العنف. وأضافت أن القانون ينص على اعتبار هذا العنف جريمة لا يمكن ان يقبلها النظام القانونى او الرأى العام ويطالب بتوفير المأوى وإسداء المشورة لمن يتعرضن لهذا العنف. وذكرت أن وفدها يؤيد بقوة القرار ٢/٣٨ الذى اتخذته لجنة مركز المرأة، وأعربت عن أملها فى أن يبذل الأمين العام كل ما يستطيع لتيسير التعاون بين شعبة النهوض بالمرأة ومركز حقوق الانسان، ويتطلع الى الحصول على تقرير بشأن هذه المسألة فى الدورة المقبلة للجنة مركز المرأة.

٧- وقالت إن وفدها قد سره ان يسمع أن ١٣٨ دولة أصبحت الآن أطرافا فى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وأعربت عن أملها فى أن يتحقق التصديق العالمى على هذه الاتفاقية فى السنوات المقبلة. وأكدت على ضرورة وجود نظام سليم للرصد وعلى اهمية إتاحة الوقت الكافى لاجتماعات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وعلى اتخاذ الخطوات المناسبة لزيادة فعاليتها.

٨- وذكرت أن مشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرارات بالقطاعين العام والخاص هى مشاركة ضئيلة فى معظم البلدان. وأضافت أن وفدها لهذا السبب يعتقد ان من الواجب وضع الترتيبات المؤسسية العملية لتشجيع مشاركة المرأة على جميع المستويات، ولا سيما فى عمليات اتخاذ القرارات على المستويات العليا.

٩- وأضافت أنه ينبغى على الصعيد الدولى أن تضرب الأمم المتحدة المثل وأن توجه العناية الواجبه الى

(السيدة بيك، جمهورية كوريا)

المرشحات من البلدان الناقصة التمثيل. وذكرت فى هذا الصدد أن وفدها يرحب بخطة العمل الاستراتيجية لتحسين مركز المرأة فى الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠) الواردة فى تقرير الأمين العام (A/49/587) وشددت على مسؤولية المديرين فى تنفيذ هذه الخطة وضرورة مساءلتهم عن ذلك. وقالت إنه ينبغى للدول الأعضاء أن توفر الموارد الكافية وأن تقدم قوائم وطنية بالمرشحات تكون أكثر شمولا. وأضافت انه ينبغى إنشاء آلية فعالة للاتصال بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

١٠- وفيما يتعلق بمسألة الدمج المقترح بين صندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة و المعهد الدولى للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، ذكرت أن وفدها يعتقد انه ينبغى مواصلة عملية اعادة تنظيم الانشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تعزيز قدرة الامم المتحدة فى العمل على النهوض بالمرأة. واضافت ان من المفروض ان يؤدى الترتيب الجديد الذى بمقتضاه تعمل شعبة النهوض بالمرأة فى اطار ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة الى إدماج منظور المرأة فى جميع السياسات الانمائية للامم المتحدة.

١١- وقالت ان وفدها يأمل فى أن يبدى جميع المشتركين فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة الذى سيعقد فى بيجينغ الإرادة السياسية للتعاون فى تحقيق اهداف مؤتمر نيروبى من اجل اقامة عالم افضل للجميع.

١٢- السيدة توللى (كينيا): قالت ان كينيا، التى استضافت المؤتمر العالمى الثالث المعنى بالمرأة فى عام ١٩٨٥، قد أخذت مرة اخرى تشارك بنشاط على الصعيد الوطنى والصعيدين الاقليمى والدولى فى الاعمال التحضرية لمؤتمر بيجينغ. واعربت عن املها فى ان يؤدى ذلك المؤتمر الى نتائج ملموسة وفى ان يبدى المشتركون التزاما مستمرا بتنفيذ برنامج العمل واتخاذ الخطوات اللازمة للمتابعة.

١٣- وقالت ان العملية التحضيرية فى كينيا تمضى على مايرام تحت اشراف لجنة التنسيق الوطنية واللجنة التوجيهية واللجان الفرعية القطاعية. وذكرت ان كينيا تأمل فى ان تحيط المؤتمر علما بالمجالات التى تحقق فيها تقدم وان تحدد الفجوات وأوجه القصور التى يلزم التصدى لها بغرض

(السيدة توللى، كينيا)

وضع التدابير العلاجية اللازمة.

١٤- وذكرت ان كينيا هى طرف فى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وانها أنشأت فرقة عمل تضم الرجال والنساء على السواء لإلقاء نظرة نقدية على اى قوانين تنطوى على تمييز ضد المرأة بهدف وضع التوصيات اللازمة لتعديلها او الغائها.

١٥- وذكرت ان حكومتها قد اعدت ايضا قاعدة بيانات لتيسير عملية تقرير السياسات وعملية التخطيط لتحسين مركز المرأة، وانها وضعت عددا من المؤشرات الاحصائية التى تشمل التوزيع على اساس الجنس فى المجالات التالية: تعليم الكبار، والعمل والاجور فى القطاعين المنظم وغير المنظم؛ والتعليم العالى والتدريب المهنى؛ والعجز؛ ومحو الامية؛ والتعليم الابتدائى والتعليم الثانوى؛ والقانون والنظام والعدل؛ والصحة، وظروف السكن والمستوطنات البشرية والبيئة؛ والمشاركة فى التنمية المجتمعية وفى الشئون العامة وفى السياسات وعملية اتخاذ القرارات.

١٦- وذكرت ان حكومتها، فى سبيل تحقيق المساواة فى العمل بين الرجل والمرأة فى الخدمة المدنية، قد اخذت بنظام دفع علاوة للمراة المتزوجة. وقالت ان حكومتها تواصل بنشاط تشجيع زيادة مشاركة المرأة فى مختلف قطاعات الاقتصاد. وذكرت ان الاحصاءات تشير الى ان المرأة أصبحت لها الغلبة فى القطاع الزراعى والقطاع غير المنظم. وقالت ان الحكومة تؤيد جهود المرأة الريفية من اجل تحسين ظروف معيشتها من خلال تكوين جماعات المساعدة الذاتية وتوليد الدخل. وأضافت أن الغرض من هذه التدابير هو ان تتوافر للمراة فرص متكافئة للمشاركة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للأمة.

١٧- وقالت انه على الرغم مما تحقق من تقدم فإن وفدها يقلقه تدهور حالة اغلبية النساء فى كثير من البلدان التى اضطرت فيها الحكومات بسبب برامج التكيف الهيكلى الى تخفيض الانفاق فى قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية والخدمات الاجتماعية. واضافت ان كينيا ظلت دائما لهذا السبب تؤكد على اهمية توفير شبكات الامان للتخفيف من الاثار الاجتماعية للتكيف

(السيدة توللي، كينيا)

الهيكلي.

١٨- وقالت ان فرصة الحصول على التعليم مسألة حاسمة بالنسبة للنهوض بالمرأة وانه يلزم بذل جهد منسق لضمان الا يؤدى تدهور النمو الاقتصادى فى معظم البلدان النامية الى آثار سلبية على المكاسب التى تحققت فى هذا المجال.

١٩- وذكرت أن كينيا تعيد تأكيد التزامها بالانضمام الى المجتمع الدولى فى تعزيز النهوض بالمرأة.

٢٠- السيدة ريفازولى (الأرجنتين): استعرضت الاجراءات التى اتخذت للنهوض بالمرأة فى المنطقة وعددت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى اثرت على النهوض بمركزها، وخاصة فرصها فى العمل والتعليم. وذكرت أن منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى هى المنطقة الوحيدة التى صدقت جميع بلدانها على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. واضافت انه فى منطقة يرتبط فيها تدعيم الديمقراطية فيما يبدو ارتباطا وثيقا بمشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرارات وممارستها للسلطة ومشاركتها فى الحياة السياسية عموما، تنبغى الاشارة الى ان رئيسة الجمهورية فى نيكاراغوا هى امرأة وأن نائب الرئيس فى كل من هندوراس وكوستاريكا امراة وان برلمانى بنما وغواتيمالا ترأس كلا منهما امراة. وقالت ان بلدها قام بالكثير من اجل النهوض بالمرأة، فقد اتخذت الحكومة الحالية خطوات لاشراك المرأة الارجنتينية على نحو اوثق فى عملية اتخاذ القرارات الوطنية، وذلك من خلال انشاء مجلس وطنى للمراة ، وتكوين فريق من المستشارات للرئيس، وتخصيص حصة نسبتها ٣٠ فى المائة على الاقل للمراة فى قوائم المرشحين للمناصب الانتخابية التى تقدمها الاحزاب السياسية. وقالت انه بعد مناقشة مستفيضه تم تعديل الدستور بحيث يأخذ فى الاعتبار أحكام صكوك حقوق الانسان الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. واضافت ان الكونغرس قد أعطى سلطة إتخاذ الاجراءات التصحيحية لضمان المساواة الفعلية والقانونية بين المرأة والرجل وممارسة المرأة لحقوقها كاملة كما اعترف بها فى الدستور وفى الصكوك الدولية، وضمان الاحترام التام لحقوقها السياسية من خلال العمل الايجابى فى تنظيم قوائم المرشحات التى تقدمها الاحزاب السياسية وفى قانون الانتخابات. وقالت ان جميع هذه

(السيدة ريفازولي، الأرجنتين)

المبادرات جعلت الارجنتين فى مقدمة الدول العاملة على النهوض بالمرأة. كذلك وقعت الارجنتين وهى بسبيل التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشان منع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه، وهى الاتفاقية التى اعتمدتها الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية فى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ والتى تعتبر صكا فريدا سيؤدى الى القيام بعمل ريادى فى القضاء على انماط السلوك البالية وضمان كرامة المرأة باعتبارها حقا لها كإنسان. وقالت ان الارجنتين استضافت فى ايلول/سبتمبر ١٩٩٤ الدورة السادسة للمؤتمر الاقليمى المعنى بأدماج المرأة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، وهى الدورة التى تم فيها الانتهاء من وضع واعتماد برنامج عمل اقليمى يستند الى مفهوم التنمية التى تجمع بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، وذلك حرصا على العدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية فى المنطقة. وقالت ان البرنامج الجديد يقدم فكرة ان الوضع الراهن واحتمالات المستقبل بالنسبه للمرأة فى امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى لا ترتبط فقط بالتنمية فى بلدان المنطقة ولكن لها ايضا أثرا مباشرا على المجتمع كله. وعلى ذلك يوصى البرنامج بزيادة مشاركة المرأة فى تنمية المنطقة على الاسس التالية: المساوة بين الجنسين، ومشاركة المرأة فى مسؤوليات وفوائد التنمية، ومكافحة افقار المرأة، ومشاركة المرأة فى عملية اتخاذ القرارات وممارسة السلطة، وحقوق الانسان، والسلم ومناهضة العنف، وتقاسم مسؤوليات الاسرة، والاعتراف بالتنوع الثقافى فى المنطقة، والدعم والتعاون على الصعيد الدولى.

٢١- واختتمت كلمتها بالتشديد على اهمية المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة الذى سيعقد فى بيجينغ فى ايلول/سبتمبر ١٩٩٥ بالنسبه للمرأة فى جميع أنحاء العالم، وعلى أن هذا المؤتمر ينبغى ان يتيح الفرصة للدول لكى تصبح على وعى بالدور الاساسى الذى تقوم به المرأة فى بناء المجتمع، والاعتراف بإسهامها فى التاريخ وفى المستقبل، والتعهد باعطاء المرأة مزيدا من السلطة فى هيئات اتخاذ القرارات، وزيادة مشاركتها فى التنمية على قدم المساوة مع الرجل.

٢٢- السيدة فرتكليجيل (تركيا): قالت ان المؤتمرات المختلفة التى تعقدها الامم المتحدة بشأن المرأة تتيح للمجتمع الدولى فرصة التصدى لهذه المسألة من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية من منظور

(السيدة فرتكليجيل، تركيا)

الأهداف التى حددتها استراتيجيات نيروبى التطلعية فى عام ١٩٨٥. وذكرت أن تركيا ترحب بالمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة الذى تعتبره إجتماعا حاسما يؤذن ببداية عهد جديد بالنسبة لمركز المرأة، وأن الإعداد الدقيق والمتابعة الفعاله لهذا المؤتمر هما لهذا أمران أساسيان.

٢٣- على انها أضافت أن وفدها يلاحظ أنه على الرغم من التقدم غير المنكور فإن ادماج المرأة فى التنمية، كصانع لها ومستفيد منها، يترك الكثير للتمنى فى جميع انحاء العالم. وقالت إن ظروف التفاوت لا توجد فقط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولكنها توجد داخل كل بلد. وأيا كان مستوى التنمية، فإن المرأة مازالت تمثل الفئة الاكثر تأثرا بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمعات. فالمرأة فى جميع انحاء العالم مازالت تواجه الكثير من المشاكل المشتركة ومازالت تمثل الفئة الاكثر تاثرا بالمشاكل الهيكلية أو مشاكل الأجل القصير مثل الازمة الاقتصادية والفقر.

٢٤- وذكرت ان التمييز ضد المرأة لا يزال حقيقة واقعة فى كثير من المجالات، وخاصة فى مجالات التعليم والتدريب المهنى والعمل والخدمات الصحية والاجور وحماية الحقوق، مع أن المشاركة الكاملة للمرأة فى الحياة العامة والحياة السياسية للمجتمع هى ضرورة من ضرورات الديمقراطية والتنمية المستدامة.

٢٥- وقالت ان وفدها يدرك المساهمة الهامة لمنظومة الامم المتحدة فى النهوض بالمرأة ويسره ان كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة يخصص مكانا فى أعماله لوضع المرأة. وأعربت عن أملها فى أن يستمر الاهتمام بمركز المرأة بعد مؤتمر بيجينغ.

٢٦- وأكدت على أهمية اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بالنسبه لحماية مصالح المرأة فى وقت تتعرض فيه لجميع انواع التمييز واسوأها من غير شك هو العنف البدنى. وأضافت ان العنف ضد المرأة هو عمل بغيض فى جميع صوره، ولكن أبشع مظاهره هو العنف الذى يمارس بانتظام كجزء من سياسة التطهير الإثنى كما تمارس فى البوسنه والهرسك. وقالت ان هذه السياسة

(السيدة فرتكليجيل، تركيا)

المؤسفة يجب المعاقبة عليها عقابا صارما بمقتضى القانون الدولى وتقدم المسؤولين عن هذه الاعمال إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقا. وقالت ان تركيا قد وقعت على اعلان القضاء على العنف ضد المرأة وتعهدت بتأييد المقرر الخاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة.

٢٧- وذكرت ان تركيا تعطى المرأة مكانا هاما فى تشريعاتها وفى خطط السنوات الخمس للتنمية بها وذلك من اجل تعزيز مركز المرأة الحضرية والمرأة الريفية على السواء وحماية حقوقها. وقالت انه منذ عام ١٩٩٢ أنشات الحكومة وزارة دولة لمركز المرأة وهى وزارة ترأسها وزيرة وأضافت ان تركيا فخورة بانها بلد من البلدان القليلة التى تحكمها رئيسة وزراء. وذكرت أن المرأة التركية تشجع على ممارسة حقوقها السياسية، وخاصة حق التصويت وحق الترشيح للوظائف السياسية. واضافت ان الحكومة على وعى بأنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به وأنها مصممه على ألا تدخر وسعا فى ترجمة التدابير القانونية التى تقررت من أجل النهوض بالمرأة الى هياكل اجتماعية - اقتصادية وهياكل ثقافية وعلى تعريف المرأة بحقوقها وبالكيفية التى تستطيع بها حماية نفسها.

٢٨- وأثنت على شعبة النهوض بالمرأة وعلى امانة المؤتمر الرابع المعنى بالمرأة لما تبذلانه من جهود فى الإعداد لتلك المساهمة الهامة فى قضية المرأة. كذلك أثنت على عمل صندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة والمعهد الدولى للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة وقالت إنها تعتقد ان مسالة إدماجهما ينبغى دراستها بعناية من جميع جوانبها.

٢٩- كذلك أعربت عن تحبيذها لزيادة تمثيل المرأة فى الأمم المتحدة وخاصة فى وظائف الادارة، وشجعت جميع التدابير التى تتخذ لتحقيق هذه الغاية حيث أن الأمم المتحدة ينبغى ان تضرب المثل فى هذا الصدد.

٣٠- السيدة حرغاب (الجماهيرية العربية الليبية): قالت انها ترحب بجهود الامم المتحدة من أجل تعزيز حقوق المرأة وتعزيز دورها فى المجتمع، ولكنها أعربت عن أسفها لأن المرأة فى كثير من البلدان، وخاصة البلدان النامية، مازالت ناقصة التمثيل فى كثير من القطاعات. وقالت انه يتبين من التقييم

(السيدة حرغاب، الجماهيرية العربية الليبية)

الاولى لتنفيذ استريجيات نيروبى التطلعية انه فى الوقت الذى يتزايد فيه عدد البلدان التى تعترف بضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة فان هذا التمييز مازال موجودا فى كثير من البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها. واضافت ان وفدها يؤكد على اهمية اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التى تعتبر صكا دوليا رئيسيا لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ورحبت بما تم من انضمام عدد كبير من البلدان إليها.

٣١- وأشارت إلى أن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قد نظرت فى دورتها الثانية عشرة فى التقرير الأولى للجماهيرية العربية الليبية عن تنفيذها للاتفاقية. وذكرت أن أعضاء اللجنة كانوا على وعى بما يعانية الرجال والنساء فى ليبيا نتيجة لتطبيق الجزاءات التى فرضها قرار مجلس الامن، وأنهم أعربوا عن قلقهم لأثر هذه الجزاءات على مركز المرأة وعلى الاطفال. وقالت إن أكثر من ١٥٠ حاملا وكثيرا من الاطفال قد توفوا لأنه لم تتح لهم الأدوية اللازمة أو لم يتم تحصينهم. وأضافت أن الجماهيرية العربية الليبية تعلق أهمية كبيرة على مركز المرأة الليبية وأنه توجد قوانين لحمايتها وأنها تتمتع بمزايا كثيرة تمكنها من العمل على قدم المساواة مع الرجل من حيث الأجر وفرص العمل. وذكرت أن المرأة تقوم أيضا بدور فى عملية اتخاذ القرارات فى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٣٢- وقالت إن حكومتها تتطلع إلى عقد المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة وتأمل فى أن يستطيع المشتركون فيه تقييم النتائج التى تحققت حتى الآن فى تنفيذ استراتيجيات نيروبى واعتماد التدابير اللازمة لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة التى لم تتحقق حتى الآن.

٣٣- السيد مابيلانغان (الفلبين): قال إنه فى إطار الجهود الإنمائية لبلده تم وضع خطة وطنية للمرأة مع انشاء الآليات المؤسسية اللازمة لتنفيذها. وأضاف أنه مازال يجرى استعراض وتنقيح السياسات والبرامج والمشاريع الحكومية من أجل ازالة التحيز لأحد الجنسين. وأضاف أن العمل مازال جاريا فى توفير السبل التى تحقق زيادة مشاركة المرأة مشاركة فعالة فى عملية تقرير السياسات وعملية اتخاذ القرارات.

(السيد مابيلانغان، الفلبين)

٣٤- وقال إن بلده يؤيد تأييدا تاما ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود لتوفير مناخ عالمي يساعد على التمكين للمرأة. وذكر أنه في الوقت الذي يقترب فيه المجتمع الدولي من انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فإن من المناسب تماما استعراض مدى تحقيق استراتيجيات نيروبي وتقييم ما تحقق من نتائج، وخاصة في المجالات ذات الأولية وهي المساواة والتنمية والسلم.

٣٥- وقال إن المساعدات التقنية والمالية التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة قد مكنت الفلبين من أن تصبح نموذجا بين بلدان آسيا لإدماج المرأة في الأنشطة الإنمائية الأساسية.

٣٦- ووجه الانتباه الى مشكلة انتقال العمال من البلدان النامية الى البلدان الاكثر وفرة وهي حركة شجع عليها الى حد كبير الرواج النفطي في السبعينات. وذكر ان الفلبين قد اصبحت مصدرا رئيسيا للعمال المهاجرين الذين تؤلف النساء نسبه كبيرة منهم: ففي عام ١٩٩٣ كان ٥٥ في المائة من العمال الفلبينيين الموثقين العاملين في الخارج من النساء.

٣٧- وقال إنه من الضروري عند بحث مشكلة العاملات المهاجرات أن يؤخذ في الاعتبار وجود طلب عالمي على عمل فئات معينه من النساء مثل العاملات بالمنازل والممرضات "والمشتغلات بالنشاط الترفيهي". وذكرت انه ينبغي ايضا ملاحظة ان قرار الهجرة تحفز اليه عموما عوامل اقتصادية، وخاصة وضع الاسرة، وأن ظروف عمل المهاجرات تختلف كيفيا عن ظروف عمل المهاجرين. فالمرأة عموما تحصل على اجر اقل وتعمل في وظائف لا تحتاج الى مهارة ولا تشملها حماية قوانين العمل في كثير من الاحيان وهو وضع يجعلها اكثر ضعفا.

٣٨- وأشار الى أن تقرير الامين العام بشان العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/49/354) ويتناول بشكل عام هذه الجوانب من جوانب المسألة. على انه اعرب عن أسفه لأن الجزء الرابع من التقرير، الذي يتناول حالات العنف ضد العاملات المهاجرات، لم يتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل وركز على تصنيف انواع العنف والاستغلال اللذين تتعرض لهما العاملة المهاجرة.

(السيد مابيلانغان، الفلبين)

٣٩- وأشار الى أن اعلان وبرنامج عمل فيينا قد أكدا من جديد أن تعزيز حقوق الانسان للمرأة هما جزء لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان، والى ان المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد فى عام ١٩٩٤ قد دعا جميع البلدان الى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال الاستغلال والعنف الموجهين ضد المرأة.

٤٠- وقال إن بحث المرأة عن عمل مرتفع الاجر فى الخارج يؤدى الى ممارسة بشعة هى الاتجار بالمرأة، وكذلك الاتجار بالفتيات والشابات، القادمات اساسا من البلدان النامية او البلدان التى تمر بمرحلة الانتقال. واوضح ان هذه الممارسة تنطوى على تجنيد النساء والاطفال عنوة او اغرائهم بأوضاع تنطوى على الاستغلال الجنسى او الاقتصادى لتحقيق الارباح من للمتاجرين بهم الذين ينتظمون عادة فى جماعات منظمة لهذا الغرض. وقال ان هناك نوعين من الاتجار غير المشروع او السرى: الاتجار لاغراض البغاء وغيره من الانشطة المتصلة بالجنس مثل السياحة الجنسية وطلب العرائس بالبريد، والعمل السرى او غير الموثق فى الخدمة المنزلية، وفى الحالتين تكون المرأة أشد ضعفا. فهى لا تحمل جواز سفر ولا تعرف اين تجد العمل ولا تعرف شيئا عن شروط العمل، ومن ثم تتعرض للاستغلال وسوء المعاملة من جانب اصحاب العمل الذين تربطها بهم فى كثير من الاحيان عبودية الدين.

٤١- وقال ان مشكلة الاتجار تثير عددا من المسائل التى يتعين أن تبحثها البلدان المصدره والبلدان المستقبلة. واولى هذه المسائل هى أن سياسات الهجرة التقليدية فى البلدان المستقبله كثيرا ما تؤدى الى فجوات فى القوى العاملة فى مجالات حيوية من مجالات الاقتصاد يتم سدها عن طريق الهجرة السرية والاتجار فى العاملات المهاجرات. والمسألة الثانية هى أنه على الرغم من ان العاملات المهاجرات، سواء منهن الموثقات وغير الموثقات، يمثلن تروسا حيوية فى البلدان المتقدمة النمو، فإنهن لا يتمتعن بنفس الحقوق أو المراكز التى يتمتع بها العمال المحليون. والمسألة الثالثة هى أن معظم البلدان التى تستخدم العاملات المهاجرات لم تقبل . أو هى مترددة فى قبول، ما هو معترف به دوليا من معايير العمل أو معايير الإنسانية.

(السيد مابيلانغان، الفلبين)

٤٢- وحث جميع الدول على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد أسرهم. وقال انه يتعين اتخاذ تدابير محددة لمواجهة الاشكال المعاصرة من أشكال الاتجار بالنساء والفتيات والأطفال وأنه ينبغي تحديث اتفاقية قمع الاتجار بالاشخاص واستغلال بغاء الغير. وطالب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الرابع المعني بالمرأة بان يضمنا برنامجي العمل الصادرين عنهما تدابير لمواجهة هذه المشاكل، كما طالب مؤتمر الامم المتحدة التاسع لمنع جريمة معاقبة المجرمين بتجريم الاتجار بالمرأة وغيره من اشكال العنف الموجه ضدها.

٤٣- السيد رضواني (جمهورية إيران الإسلامية): قال أن العدالة الاجتماعية لازمة لبلوغ أهداف التنمية وأنه ينبغي ان تتمتع المرأة بفرص متكافئة في جميع مجالات الحياة. وذكر أن حقوق المرأة في معظم البلدان يتم انتهاكها أو تخضع لقيود كثيرة. ونتيجة للدور الهامشي للمراة في الحياة الاجتماعية فانها لاتستطيع ان تصبح قوة مستقلة وان تسهم في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية. واضاف انه لا بد من مكافحة انعدام الامن والمساوة للمراة في الاسرة اولا ثم في النظام التعليمي وفي مكان العمل.

٤٤- وقال ان غياب المراة من الروابط والانشطة السياسية هو ايضا مسالة هامة. ولكي تستطيع المراة تعزيز حقوقها يتعين السماح لها بشغل مراكز اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي والمشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات. واضاف ان المراة تستطيع ان تقوم بدور اكبر في عمليات التنمية اذا ما تم القضاء على القوانين التي تميز ضدها وتم إصدار قوانين خاصة لدعم الجماعات النسائية، وتم القضاء تدريجيا على ضروب التمييز من خلال الاعلام والتعليم، وتم تخصيص الموارد العادلة لانشطة المراة، ووزعت المسؤوليات توزيعا مناسبا.

٤٥- وقال إن قلق المجتمع الدولي إزاء العنف الموجه ضد المرأة قد زاد تركيزه على انتهاك حقوق المرأة. وأضاف أن حالات العنف والاغتصاب العديدة المرتكبة ضد المرأة في البوسنه والمرأة الفلسطينية ليست الا عرضا من اعراض الازمة الاجتماعية والثقافية الراهنة وعلامة على تدهور النزعة

(السيد رضواني، جمهورية إيران الإسلامية)

الانسانية.

٤٦- وذكر أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ينبغي أن يركز على إيجاد الحلول العملية بالتغلب على العقبات التي تحول دون النهوض بالمرأة، وعلى سبل تعزيز الدور الحيوي للمرأة في الاسرة وفي القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وفي غير ذلك من الانشطة ذات الوجه الانمائية.

٤٧- وقال ان جمهورية ايران الاسلامية قد دأبت على تأييد مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك اصدار التشريعات المناسبة. وذكر ان نسبة كبيرة من الخبراء في بلده حاليا من النساء. وأضاف أن الفرصة متاحة للمرأة للحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم العالي. وقال إن مكتب شؤون المرأة، هو المكتب المسؤول عن تنسيق الخدمات المقدمة للمرأة الريفية، قد ركز أنشطته في السنوات الاخيرة على وضع نظام تعليمي شامل يناسب احتياجات المراة الريفية. ونتيجة لهذا الجهد، الذي عززه مكتب شئون المراة الريفية بوزارة الزراعة ازدادت نسبة الملمات بالقراءة والكتابة بين النساء الريفيات الى ١٨ في المائة. وقال إن أعدادا متزايدة من الايرانيات يشغلن مراكز مهنية وأن المراة تشارك مشاركة متزايدة في الانتخابات، وهذه حقيقة تدل على اهتمامها بالشؤون الاجتماعية - السياسية. وأضاف أن كثيرا من النساء يدخلن ميدان الطب وما يتصل به من ميادين، وأن الجمعية الاستشارية الإسلامية قد اصدرت مؤخرا قانونا يخصص للمراة ما بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من الاماكن بكليات الطب.

٤٨- وقال إن وفده يشدد على ضرورة التعاون الدولي فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة ويرحب بالتأكيد على الدور الرئيسي للمرأة خلال السنة الدولية للأسرة التي احتفل بها في عام ١٩٩٤ وفي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٤ وفي المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥. وأضاف أن هذه المناسبات قد أدت إلى إنشاء عدد من اللجان الوطنية التي تتألف أساسا من النساء كما أدت إلى وضع خطط عمل إيجابية. وذكر أن التقارير الوطنية والحلقات الدراسية والاتفاقات والمعارض التي تركزت على أنشطة المرأة قد وجهت الاهتمام إلى ضرورة تحسين السياسات والبرامج.

٤٩- السيدة خورشيد (باكستان): قالت انه على الرغم من أن جميع صكوك وحقوق الانسان قد نصت صراحة على حق المرأة فى أن تصبح شريكة للرجل فى جميع مجالات النشاط الوطنى، وأنه على الرغم من التشريعات التقدمية التى اعتمدتها الدول بشأن التمييز ضد المرأة، فإن الأغلبية الساحقة من النساء مازلن يواجهن انتهاكات حقوقهن ويعانين من العنف والفقر. وأضافت أن ٥٠٠٠ امرأة تموت كل سنة لاسباب تتصل بالحمل، وأن نحو ٧٠٠ مليون امرأة فى جميع أنحاء العالم غير ملمات بالقراءة أو الكتابة، وأن الفتيات يمثلن ٧٠ فى المائة من الاطفال غير المقيدين بالمدارس البالغ عددهم ١٣٠ مليونا. وأضافت أن المرأة والطفل يعانيان أكثر من غيرهما من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلى التى تضطر الحكومات إلى خفق الانفاق وخاصة على التعليم والصحة.

٥٠- وقالت إن برنامج العمل الذى سيعتمد فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة ينبغى أن يكون موجزا ومركزا وذا وجهة عملية، وأنه لتحقيق هذا الهدف ينبغى أن تسترشد جهود المؤتمر بثلاثة مبادئ. الأول هو أنه ينبغى النظر إلى العلاقات بين الافراد فى اطار المجتمعات التى يعيشون فيها لان هذا يستبعد الجهود التدريجية. والثانى هو أنه ينبغى الأخذ بنهج يتجه من القاعدة إلى القمة بدلا من الاتجاه من القمة إلى القاعدة؛ وعلى ذلك ينبغى أن يكون الفقراء وغير المالكين هم نقطة البداية. والثالث هو أن المرأة ينبغى أن تشارك بنشاط فى وضع وتنفيذ التدابير التى تؤثر عليها.

٥١- وذكرت أن باكستان من جانبها تبذل جهودا فى المجالات القانونية والتعليمية والثقافية لتعزيز مركز المرأة ولكى تتاح لها فرص المشاركة فى الحياة الوطنية على قدم المساواة مع الرجل. وأضافت أن جميع المواطنين متساوون فى ظل الدستور وأن من غير المقبول حدوث أى تمييز على اساس الجنس. وقالت أن حكومة باكستان ملتزمة أيضا بإلغاء جميع القوانين التمييزية وبالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت أنه حجز للمرأة ٢٥ مقعدا فى الجمعية الوطنية وحددت لها نسبة معينة من الوظائف الحكومية. وذكرت أن تمثيل المرأة فى نظام العدالة الجنائية قد ازداد وانه قد انشئت مراكز للشرطة تشغل وظائفها المرأة. وأضافت أن باكستان بدأت فى تنفيذ برنامج واسع لادماج المرأة فى الأنشطة الرئيسية للتنمية الوطنية. فقد أنشأت وزارة النهوض بالمرأة خمس لجان تتناول الحقوق القانونية، والمساعدة القانونية، وأحياء الفقراء، والسجون، والحوادث،

(السيدة خورشيد، باكستان)

وذلك بغرض حماية حقوق المرأة. وأضافت أن لجنة مركز المرأة بباكستان قد قدمت ٢٨٣ توصية (تقوم الحكومة بتنفيذها) تتناول الضمانات الفعالة لحقوق المرأة، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل للمرأة، وادماج نساء الأقليات فى الحياة الوطنية. وذكرت أن أول مصرف للمرأة، وهو مصرف له ٢٣ فرعا فى جميع الاقاليم، تقتصر وظائفه وادارته على المرأة. وقالت إن هذا البنك يقدم القروض للمرأة ويحاول تنمية القدرة على تنظيم المشروعات، ويوفر فرص العمل والادخار للمرأة. وأضافت أنه قد بدأ بمساعدة المانحين الاجانب تنفيذ عدد من المشروعات الانمائية لتدريب المرأة فى مجالات فلاحة البساتين واستخدام الحواسيب ورصد البرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وذكرت أن المنظمات غير الحكومية تتلقى الدعم من الحكومة فى برامج التنمية المجتمعية.

٥٢- وقالت إن باكستان قامت أيضا بالتخطيط لأنشطة عريضة القاعدة لاشتراكها فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة وأنشأت لجنة وطنية تتناول مختلف المسائل المتصلة بالمرأة.

٥٣- وأضافت أن العنف الموجه ضد المرأة هو نتيجة لانخفاض مركزها وللقوانين التمييزية ولسوء أعمال القوانين القائمة. وذكرت أنه تجرى مناقشات عامة على الصعيدين الوطنى والدولى للتوصل إلى الطرق والوسائل التى يمكن بها التصدى لهذه المسألة. على أنها أضافت أن العنف الموجه ضد المرأة ترعاه الدول نفسها أحيانا وأن هذا العنف أصبح تهديدا خطيرا لحياة المرأة وسلامتها وكرامتها فى بعض أنحاء العالم. وقالت إنه فى بعض حالات النزاع المسلح أصبح الاغتصاب المنتظم سلاحا من أسلحة الحرب. وذكرت أن المرأة هى ضحية للمعاملة الوحشية والمهينة فى دول البلقان والقوقاز وكثير من أنحاء آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ناهيك عن البوسنة والهرسك حيث استخدمت قوات الصرب الاغتصاب كأداة من أدوات "التطهير الاثنى". وقالت أنه ينبغى للمجتمع الدولى أن يتخذ تدابير لوقف هذه الفظائع بدلا من الاكتفاء بإصدار بيانات الإدانه للعنف. وذكرت أنه ينبغى إلزام الدول المرتكبة لهذا العنف بأن تتيح فورا لهيئات حقوق الانسان التحقيق فى بلاغات العنف المرتكب ضد المرأة؛ كما ينبغى، ثانيا، أن تطلب أجهزة حقوق الانسان الدولية بعد التحقيق فى هذه البلاغات أن تقدم الدول المرتكبة للعنف تفسيرا كاملا لتصرفاتها؛ كما ينبغى، ثالثا، إقامة الدعوى على الموظفين الرسميين المسئولين عن هذه الجرائم.

(السيدة خورشيد، باكستان)

٥٤- وذكرت أنه فى ولايتى جامنو وكشمير تتعرض النساء والأطفال بصورة منتظمة ومستمرة للعنف على نحو ما أكدته منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تحدثت تقاريرها عن حالات الاختطاف والتحرش والاغتصاب التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى مدن وقرى مختلفة فى كشمير، واستشهدت فى هذا الصدد بمقتطف من تقرير أعدته Asia Watch وذكرت أنه خلال فترة السنوات الخمس السابقة تم اغتصاب أكثر من ٤٥٠٠ امرأة وفتاة من جميع الاعمار.

٥٥- وقالت إن الهند تقوم بطريقة متعمدة ومنتظمة بانتهاك العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف، والبروتوكول الثانى الاضافى لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وكلها وثائق تحظر الاغتصاب. وأضافت أن الهند تستخدم الاغتصاب كسلاح للقمع والاخضاع فى كشمير وأنها لا تلقى أى عقاب على هذه الجريمة. وقالت إن على المجتمع الدولى أن يضغط على الهند لكى تسمح لمنظمات حقوق الانسان الدولية بالتحقيق فى العنف المرتكب ضد المرأة فى كشمير وفى حالات الاغتصاب التى تقوم بها قوات الامن، وأن تتعاون فى تقديم مرتكبى هذه الجرائم إلى العدالة.

٥٦- السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه على الرغم من أنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق أهداف استراتيجيات نيروبى التطلعية من أجل النهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠، فإن مما يبعث على الأمل أن المسائل التى تؤثر على المرأة قد برزت بروزا كبيرا فى وعى المجتمع الدول. وأضاف أن هذا بشير خير بالنسبة للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة الذى سيعقد فى بيجينغ والذى سيتيح فرصة ممتازة للمجتمع الدولى لا لتقييم ما أحرز من تقدم فى تنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية من أجل النهوض بالمرأة فحسب، بل أيضا لوضع برنامج ملموس ذى وجهة عملية لتحقيق الاهداف الثلاثة وهى المساواة والتنمية والسلم.

٥٧- وذكر أنه لما كانت هناك أهمية خاصة لضمان الحقوق الاساسية للمرأة عن طريق التشريع، فإن حكومته قد أصدرت فى عام ١٩٤٦ قانونا بشأن المساواة بين الرجل والمرأة واعقبته بقانون بشأن الاسرة، وقانون بشأن الصحة العامة، وقانون بشأن تغذية الطفل وتعليمه، وغير ذلك من التدابير التى

(السيد كيم، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

اتخذتها الحكومة لضمان كرامة المرأة وحقوقها قانونا وفى التطبيق. وأضاف أن المرأة تمثل حاليا ١ر ٢٠ فى المائة من أعضاء الجمعية الشعبية العليا، كما تقوم نساء كثيرات بدور رئيسى فى عملية اتخاذ القرارات على أعلى المستويات فى السياسة وفى الإدارة. وقال إن وفده يقدر جهود صندوق الامم المتحدة الانمائى للمرأة واليونسكو وغيرهما من وكالات الامم المتحدة للقضاء على الامية بين النساء فى مختلف أنحاء العالم وضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فى مجالى التعليم والتدريب المهنى.

٥٨- وقال إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية من أجل النهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ (A/49/349)، وتقريره عن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/49/308) وتقريره عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/49/354).

٥٩- وذكر أن العنف الموجه ضد المرأة هو أقصى وأحط أشكال العنف وأن وفده يؤيد كل التأييد جهود الامم المتحدة للقضاء عليه وابراز أهمية مساعدة ضحايا هذا العنف. وأضاف فى هذا الصدد أن وفده قد أحاط علما بالاعلان الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة الذى اعتمدته الجمعية العامة فى دورتها الثامنة والاربعين (القرار ١٠٤/٤٨) وبقيام لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة كإجراء لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمى لحقوق الانسان الذى عقد فى فيينا. وأضاف أن وفده يوافق بصفة خاصة على المادة ٤ من الاعلان الخاص بالقضاء على العنف الموجه ضد المرأة. وقال أيضا إن القرار الذى اعتمدته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فى دورتها الثالثة التى عقدت فى فيينا فى عام ١٩٩٤ قد طلب إلى مؤتمر الامم المتحدة التاسع المعنى بمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين أن ينظر، كبند مستقل، فى مسألة مكافحة العنف الموجه ضد المرأة؛ وأن هذا كان دليلا واضحا على توافر الارادة السياسية لدى المجتمع الدولى لمكافحة هذه الممارسة البشعة.

٦٠- وقال إن المسؤولية الأولى عن التصدى لجميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة هى مسؤولية الحكومات المعنية. وذكر أن وفده لهذا قد علم ببالغ القلق باخفاق الهند فى الرد المناسب على جريمة الاتجار

(السيد كيم، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

بالرقيق الابيض التى ارتكبت ضد ٢٠٠ ألف من النساء الآسيويات، ومعظمهن من الكوريات، على يدى حكومة اليابان السابقة. وأضاف أن حكومة اليابان الحالية تحاول تجنب التحقيق الشامل فى هذه الجريمة وتجنب مسؤوليتها عن معاقبة مرتكبيها وتقديم التعويض الكافى الى ضحاياها. واضاف انه يجب ملاحظة ان العنف المرتكب ضد الشابات الكوريات مازال مستمرا فى اليابان، وهو ظاهرة ليست عرضية أو عابرة بل هى استمرار للعنف الذى ارتكبه النظام السابق. وقال ان اية حكومة لا تحاول علاج آثار الأخطاء التى ارتكبتها حكومة سابقة تستحق الإدانة القوية من جانب المجتمع الدولى. واضاف ان وفده لهذا السبب يطالب حكومة اليابان باتخاذ تدابير محددة للتعويض عن الجرائم التى ارتكبت ضد الكوريات بصفة خاصة.

٦١- الرئيس : لخص المناقشة التى دارت فى اللجنة الثالثة بشأن البند ٩٧ من جدول الأعمال، وقال ان مركز المرأة، وان كان لا يزال مصدر قلق شديد، يعطى الان اهتماما كبيرا من جانب كل دولة على حدة ومن جانب المجتمع الدولى ككل.

٦٢- وذكر أن عددا كبيرا من الممثلين قد شددوا على أهمية البرامج الوطنية لتحسين مركز المرأة والقضاء على ضروب التفاوت التى مازالت موجودة بين الرجل والمرأة فى كثير من الدول. وأضاف ان تحسين مستويات معيشة المرأة كمواطنة فى الدولة وضمان تعليمها وكرامتها هو فى المقام الاول مسؤولية الدولة نفسها. وقال ان الوفود قد تناولت مسائل مثل التعليم وصحة المرأة وبرامج ادماج المرأة فى الاقتصاد الوطنى، وخاصة فى المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة. واضاف انه اصبح من الواضح على نحو متزايد ان التعاون الدولى أمر لا غنى عنه لتكملة الجهود التى تبذل على الصعيد الوطنى.

٦٣- وقال إن كثيرا من الوفود أشارت الى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة وأعربت عن أملها فى نجاحه وفى أن تكون النتائج التى يخلص اليها ذات وجهة عملية. كما أعربت تلك الوفود عن ارتياحها لقيام الامين العام بتعيين مقرر خاص بشأن العنف الموجه ضد المرأة؛ وأن هذا العنف قد ادين باعتباره واحدا من أسوأ الجرائم التى ترتكب فى حق المرأة جنبا الى جنب مع الامية والتبعية

(الرئيس)

الاقتصادية والتمييز، وهى أمور مازال كثير من النساء يتعرضن لها فى بعض البلدان.

٦٤- وقال انه كان من رأى الممثلين أنه ينبغى ألا يدخر وسع، على الصعيدين الوطنى والدولى، لضمان النهوض بالمرأة وادماجها ومشاركتها الكاملة فى التنمية، وضمان فرصتها فى التعليم والتدريب، ومكافحة التمييز ضدها فى جميع القطاعات. وذكر فى هذا الصدد أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد وصفت بأنها أحد الصكوك القانونية الرئيسية. وأضاف أن المداولات التى دارت فى اللجنة الثالثة بشأن البند ٩٧ من جدول الاعمال يمكن لهذا أن تسهم اسهاما ايجابيا فى الاجتماع التحضيرى القادم ومن ثم فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة.

٦٥- وذكر، أخيرا، أن كثيرا من الوفود شددت على ضرورة متابعة مسألة النهوض بالمرأة فى الأمانة العامة للأمم المتحدة متابعة مصممة.

٦٦- السيدة موروغيسان (الهند): قالت ردا على إشارة ممثلة باكستان الى مركز المرأة فى الهند إن الوضع المؤسف للمرأة الباكستانية يثير الشك فى مصداقية بيانها حول هذه المسألة. وذكرت أنها ستتيح لاعضاء اللجنة لعلمهم منشورا حديثا بعنوان "ممنوعة من الكلام ومحرومة من المساواة: محنة المرأة الباكستانية".

٦٧- السيد عمر (باكستان): قال إن الهند تشوه وضع المرأة فى باكستان. واضاف انه توجد فى بلده فعلا بعض الانتهاكات لحقوق المرأة، كما هو الحال فى كل مكان، ولكنها حوادث متفرقة تدل على ضعف الطبيعة البشرية. وقال إن هذه الانتهاكات توجد حتى فى اكثر البلدان تطورا من الناحية الاجتماعية.

٦٨- على أنه ذكر أن الوضع فى كشمير وضع مختلف، وأن الانتهاكات الواسعة والمستمرة والمنتظمة التى ترتكب ضد السكان المدنين الابرياء هى سياسة مقصودة للدولة. وأضاف ان الاغتصاب يستخدم للسيطرة على الامة. واذا كانت الهند تتبجح بكونها نصيرة لقضية حقوق المرأة فى باكستان فإن المرأة فى جميع انحاء العالم لا تملك الا الامتنان لانها حرمت من امتياز حماية قوات الامن الهندية لها.

../..

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما فى ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/C.3/49/L.34 و L.35 و L.37 و L.40 و L.41)

مشروع القرار A/C.3/49/L.34

٦٩- السيد فرناندز بالاسيوس (كوبا): عرض مشروع القرار المعنون "احترام مبدأى السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول فى عملياتها الانتخابية" (A/C.3/49/L.34)، نيابة عن الدول المقدمة له، التى انضمت اليها جمهورية تنزانيا المتحدة وميانمار. وقال إن مشروع القرار يعتمد على قرارات سابقة للجمعة العامة وعلى المبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى. ومن ثم أعرب عن أمله فى اعتماده بدون تصويت.

مشروع القرار A/C.3/49/L.35

٧٠- السيدة فالى كامينو (كوبا): عرضت مشروع القرار المعنون "مسائل دعم الامم المتحدة فى ميدان حقوق الانسان عن طريق تعزيز التعاوزن الدولى، وأهمية اللاإنتقائية والحياد والموضوعية" (A/C.3/49/L.35) نيابة عن الدول المقدمة له. وقالت أن مقدمى المشروع يؤملون بذلك أن يسهموا فى البحث عن نهج عالمى حقا إزاء حقوق الانسان يسلم بتنوع النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المختلفة وبالتقاليد التاريخية والثقافية والدينية للشعوب. وأعربت عن أملها فى اعتماد مشروع القرار بدون تصويت كما حدث فى الماضى.

مشروع القرار A/C.3/49/L.37

٧١- السيد فرناندز بالاسيوس (كوبا): عرض مشروع القرار المعنون "احترام حرية السفر المعترف بها

(السيد فرناندز بالاسيوس، كوبا)

عالميا والاهمية الحيوية للم شمل الأسر" (A/C.3/49/L.37) نيابة عن الدول المقدمة له ووجه الاهتمام إلى تعديل فى نص الفقرة ٤ فى النص الانكليزى. فقال ان عبارة "حرية سفر المهاجرين" الواردة فى السطر الثانى ينبغى حذفها واضافة عبارة "المهاجرين الموثقين" بعد عبارة "لم شمل الاسر" وأضاف أنه أبلغ اللجنة انه قدمت الى الامانة العامة نسخة اسلم لغة من النص الاسبانى لمشروع القرار ستقوم باعادة اصدارها لاسباب فنية. واعرب عن امله فى ان تصدر النسخة الجديدة قبل اعتماد القرار. وقال ان بلده يواصل مشاوراته مع الوفود المعنية.

مشروع القرار A/C.3/49/L.40

٧٢- السيد باتو (تركيا): عرض مشروع القرار المعنون "حقوق الانسان والارهاب" (A/C.3/49/L.40) نيابة عن الدول المقدمة له التى انضمت اليها تونس والسودان وكوستاريكا وموريتانيا وهندوراس. وذكر أن منظومة الامم المتحدة قد انشئت بغرض توفير بيئة تساعد على الاحترام الكامل لجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية. وأعرب عن أسفه لانها لم تنجح بعد نجاحا تاما فى هذه المهة. وقال انه مازالت هناك على الاقل عقبة رئيسية واحدة تحول دون الممارسة الكاملة لجميع هذه الحقوق وهى الارهاب. وأضاف ان هذا الانتهاك لابسط حقوق الانسان - وهو حق الحياة - يتميز بضراوتة وبكونه معديا ويوجه ضرباته دون تمييز ضد المدنيين الابرياء ويهدد المجتمع كله.

٧٣- وقال إن على المجتمع الدول أن يعمل لوضع حد لهذا الشكل من أشكال العنف. واضاف انه تم اتخاذ خطوات هامة فى هذا الاتجاه بالقرارات التى اعتمدتها اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز ضد الاقليات وحمايتها، ولجنة حقوق الانسان والجمعية العامة، استنادا الى المادة ٣٠ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وبرنامج العمل الذى اعتمده فى فيينا المؤتمر العالمى لحقوق الانسان. وقال ان تركيا تحث المجتمع الدولى على اعتماد مشروع القرار حتى يكرر ادانته الواضحة للارهاب ويعرب عن تصميمه على مكافحة هذه الممارسة وتأكيد تضامنه مع ضحاياها. واضاف ان مشروع القرار يعتمد على قرارات اعتمدتها الجمعية العامة فى هذا الموضوع، ولهذا اعرب عن أمله فى اعتماد المشروع توافق الآراء.

٧٤- السيد بسيكاريس (اليونان): أشار الى ان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة فقال إن مجلس الأمن نص فى القرار ٨١٧ (١٩٩٣) على أن يشار مؤقتا إلى تلك الدولة باسم "جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة" إلى أن تتم تسوية النزاع الذى نشأ بخصوص اسمها.

٧٥- السيد باتو (تركيا): أعرب عن شكه فى أن يكون من حق أى بلد فرض اسم على دولة أخرى.

٧٦- السيد بسيكاريس (اليونان): قال ان اليونان لم تكن هى التى فرضت ذلك الاسم بل فرضه مجلس الأمن.

مشروع القرار A/C.3/49/L.41

٧٧- السيدة فالى كامينو (كوبا): عرضت مشروع القرار المعنون "النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" (A/C.3/49/L.41) نيابة عن مقدميه. وأعربت عن أملها فى أن يعتمد بدون تصويت كما حدث فى السنوات السابقة.

تنظيم الأعمال

٧٨- الرئيس : قال إنه سيتم تأجيل النظر فى البند ١٢ من جدول الأعمال إلى الأسبوع الذى يبدأ فى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأضاف أنه من الأفضل للجنة أن تنتظر إلى أن تفرغ من أعمالها قبل النظر فى تنظيم أعمالها فى الدورة الخمسين للجمعية العامة وفى اعداد مشروع برنامج عملها لفترة السنتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥